الصناعات الصغيرة والمتوسطة واثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية النموذج الجزائري

د. عبد جواد كاظم

عميد كلية النسور الجامعة

الملخص

يجري التأكد على دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الاكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة باتجاه عملية التصنيع وهو ما يأتي تزامنا مع الاهتمام الذي يعطي عادة الى مسألتي : توفير فرص العمل للأفراد الذين يتسمون بمهارة عالية نسبيا وتوسيع نطاق التنمية الصناعية في الاقتصاد ليشمل كافة المجالات وسيتبع ذلك الكثير من التساؤلات بشأن كل من وضع الحدود الدقيقة للصناعات الصغيرة والمتوسطة لتميزها عن الصناعات الكبيرة وعلاقة حجم المؤسسة بالكثافة النسبية للعنصر الانتاجي من جانب وبكفاءة استخدام المدخلات من جانب اخر وكل هذا يقدم صورة شاملة عن الصناعات الصغيرة في علاقتها الهيكلية باعتبارات الموقعية وتنظيماتها المؤسسية

Abstract

Being sure on the role of small and medium industries as the most style effective in moving the workforce semi-skilled direction of the manufacturing process, which comes to coincide with the attention that is usually given to the issues of: providing employment opportunities for individuals who have a relatively high skill and expansion of industrial development scale in the economy to include all fields and will be followed by a lot of questions about each of the development of the exact boundaries of the small and medium industries to distinguish them from large industries and the relationship of enterprise size relative productive element of the side and efficient use of inputs from the other side and all this provides a comprehensive small industries image in relation to structural considerations in situ institutional and their organizations

مقدمة :

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسط اهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف انظمتها ومفاهيمها الاقتصادية وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية

وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر راس المال المنتشر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج وكذلك اسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي

وعادة ما تناط مسؤولية اقامة المشاريع الكبيرة بالحكومات نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة اضافة الى المستلزمات والمتطليات الاخرى والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها تاركة للقطاع الخاص مهمة انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وانطلاقا من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشاريع ان تلعبه في المساهمة في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول فقد قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتشجيع هذا النوع من المشاريع وهذا ما يساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول

وتؤدي المشاريع الصغيرة دوراً مهما في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة وبالتالية فهي تسهم في امتصاص اعداد كبيرة من الايدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة كما تؤدي دوراً مهما في اكتساب الفنية والتقنية وهي كذلك صاحب الدور الاكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد الاكثر عددا والاكثر اعتماداً على الخامات والكفاءات المحلية والاكثر استخداماً للتقنية المتوفرة محليا كذلك وبالنظر لهذا الدور وهذه الاهمية حظيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة باهتمام ملموس في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية وعلى صعيد البلاد العربية فقد ادت المشاريع الصغيرة (خاصة في قطاع الصناعي) دوراً لا يستهان به في تحقيق بعض مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الا انها مازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات وبناءً على ذلك تم توزيع البحث على محاور سبعة هي :

اولا: ماهية المشروعات الصغيرة وانواعها ص5 - 7

ثانياً : اهمية اقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ص 8 - 8

ثالثاً : مجالات انشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ص8 - 11

رابعاً : اهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية ص 12- 18

خامساً : مكانة المؤسسات الاقتصادية الجزائري ص 19 - 21

سادساً : اليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ص 22- 23

سابعاً : تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التعاون الدولي ص 24 - 25

المبحث الاول

اولاً : ماهية المشروعات الصغيرة وانواعها

لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشروعات الصغيرة ويعزى ذلك الى ان اعتماد معيار معيت للتعريف سواء من حيث عدد العمال او راس المال المستثمر او المستوى التقني سينجم عنه نتائج متباينة تبعاً لتباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ولكن هنالك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالباً ما تتأثر بيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية الى تحقيق هدف تنموي او اجتماعي ما(1) .

تعرف منظمة الامم المتحدة للتنمية الاقتصادية (يونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها:

تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الاجل (الاستراتيجية) والقصيرة الاجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 - 50 عاملاً .

هناك معايير عديدة يمكن الاستناد اليها لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة وتتباين تلك المعايير بين دولة واخرى وذلك بتباين امكانيتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها فالمشروعات التي تعتبر صغيرة او متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية

كما قد يختلف تقييم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك حسب مراحل النمو الذي مر ويمر بها اقتصاد تلك الدولة ومن المعايير المستخدمة معيار العمالة ، معيار راس المال ، معيار الانتاج . معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة فضلا عن معايير اخرى تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في ادارة ومستوى التقدم التكنلوجي وقد يكون اكثر المعايير استخداماً في الدول الصناعية وهو معيار العمالة وذلك نظراً لسهولة الحصول على البيانات وإمكانية تحليها ومعالجتها إحصائيا والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرارات(2)

يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها اقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة او المتناهية الصغر والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة وتلك التي يعمل فيها بين 50 و 100 عامل بالمشروعات المتوسطة .

اما مؤسسة التمويل الدولية فتحدد المؤسسات التي تستثمر حد اقصى من الاستثمار مقداره 2.5 مليون دولار امريكي بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والجدول (01) يبين المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة غبر العالم

الدولة	العمالة	راس المال
ماليزيا	اق من 35	500 الف روبية
مصر	35	100 الف جنيه
المانيا	49	-
سنغافورة	اق من 50	250 الف دولار
الاكوادور	-	200 الف دولار
اليابان	100	28 الف دولار
امريكا	250	اق من 9 مليارات دولار
بريطانيا	200	اقل من مليار دولار
الهند	100	اق من 500 الف روبية
السودان	30	اق من 86 الف دولار

تم الاستناد الى : يوسف طه واخرون ، الصناعات الصغيرة في السوادن الخرطوم 1987 ص22.(1)
والسيد فتحي ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة 2005 ص45
اما في الجزائر فجاء تعريف الصناعات الصغيرة ودورها والمتوسطة على انها مؤسسات صناعية منتجة للسلع والخدمات مهما كان الاطار القانوني التي انشئت بموجبه والتي تشغل بين 01 الى 250 عاملاً ولا يتجاوز رقم اعمالها مليار ي دينار جزائري وتحترم الاستقلالية
ونعني بالاستقلالية الصناعات في الا تتجاوز نسبة راس المال او حقوق التصويت 25 بالمئة لصالح مؤسسات اخرى او مؤسسات ليست من نوع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة(3)
كما حاول تعريف التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الصغيرة ، فعرف المؤسسة الصغيرة على انها تلك المؤسسة الصناعية التي تشغل ما بين 10-46 عاملاً ولها رقم اعمال لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري اما المؤسسة الصناعية فهي التي تشغل ما بين 50 - 250 عاملاً ويتراوح رقم اعمالها بين 200 مليون دينار ومليار ي دينار جزائري كما عرف المؤسسة الصناعية الصغيرة على انها تلك المؤسسات الصناعية التي تشغل بين 01-09 عمال ولها رقم اعمال اقل من 200 كليون دينار جزائري(4)

المبحث الثاني

ثانيا: اهمية اقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهمية كبيرة وبالأخص في مجال التنمية ويمكن تحديد اهمية اقامة مثل هذه المشاريع في الاتي(5) :

- تشكيل نواة للمشروعات الكبيرة
- توفير فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة
- عامل مهم لتنمية المناطق الريفية وتقيل الهجرة من الارياف - الى المدن (الحضر) بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية
- تستخدم المواد المحلية بدرجة كبيرة

- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الاقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي

المبحث الثالث

ثالثا: مجالات انشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجانب الارحب من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر انحاء العالم وتمارس هذه المشاريع انشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي ام التجاري او الزراعي او التجاري او المقاولات ويمكن ان تعمل فيها مشاريع صغيرة و المتوسطة على النحو التالية(6) :

1. مشاريع التنمية الصناعية

يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الانتاجية تحويل المواد الخام الى مواد مصنعة او نصف مصنعة او تحويل المواد نصف المصنعة الى مواد كاملة الصنع وتعبئتها

وتغليفها وتتسع انشطة القطاعة الصناعي لتقديم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الاعمال الصغيرة والمتوسطة ويمكن توضيحها

أ. الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في اماكن متعددة مثال صناعة الالبان والمطاحن ، وتقطيع الحجارة ، والمنتجات الحجرية واعمال المقاولات واية انشطة تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها الى حد كبير جداً نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريباً في اماكن مختلفة وجود المواد الخام وبالتالي يمكن ان ينشأ اكثر من مصنع بحجم صغير في اماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها ويتوطن كل مصنع بالقرب من اماكن وجود المواد الخام او المدخلات التي يعتمد عليها

ب. الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعات الالبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات) لان هذه المشاريع تعتمد على الانتاج يوما بيوم للسوق وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة لأنها تنتج لتغطي احتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها وهذا يبرر ان تكون هذه المشاريع قريبة من اسواق المستهلكين

ت . الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات النجارة من ابواب ومنافذ واثاث وانواع الطوب وخياطة الملابس .....)

ث . الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي او الحرفي (مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف والصيني وصناعات الاواني الزجاجية والمنتجات النحاسية ...)

2. نشاط التعدين

أ. المشاريع الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير) : تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وانشطة المناجم والملاحات معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة اساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الارض او في اعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها او تقييمها او استخراجها او تجزئتها عمليات تكنولوجية معقدة ولا تحتاج الى الات ومعدات متقدمة او باهظة التكاليف

اهم مميزات هذه المشاريع(7) :

- الاعتماد على نشاط الاستخراج دون غيره من انشطة التنقيب والاستكشاف
- لا تستغرق المشاريع التعدينية الصغيرة والمتوسطة فترة طويلة لتنميتها، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة ومن ثم عوائد مالية في أقرب وقت
- غالبا ما تكون هذه المشاريع حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى لتنقية والتجهيز
- لا تتطلب الإدارة الفنية والتنظيمية والمالية لهذه المشاريع خبرات عالية ويمكن إعداد العاملين في هذه المجالات خلال فترة زمنية قصيرة كما يمكن تطوير خبرات عمالتها سريعا من خلال (دورات تدريبية قصيرة على رأس العمل

ب. المناجم المتوسطة: توضع في المناطق التي تكون فيها الخامات مركزة على سطح الارض أو في أعماق قريبة... ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة ونيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة

ت. المناجم الكبيرة: التي تتمتع باستثمارات ضخمة وتحتاج عملياتها إلى تجهيزات فنية غالية الثمن معقدة تكنولوجيا وتعتمد على إجراء العديد من الانشطة المعملية لتجهيز الخامات وإنتاجها في صورة واحدة أو عمور متعددة. وغالبا ما تكون هذه المناجم سلسة في نشاط إنتاجي واحد يبدأ من الاستكشاف إلى التنقيب والحفر إلى التحليل الكيمياني والتقييم الاقتصادي والفني للخامات إلى استغلال الخامات وتنقيتها وإنتاجها بالصورة المطوية للاستخدام المحلي أو التصدير

3 . مشارين التنمية الزراعية

أ. مشارين الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية

ب. مشاريع الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار او الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الالبان ومشتقاتها

ت. الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو اقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك

4 . مشارين التنمية الصحية

إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات و المصحات

ه. مشاريع الخدمات

الخدمات المصرفية ، الفندقية ، السياحية ،الترفيهية ، خدمات التدريب ، خدمات الصيانة ، والتشغيل .أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ ، خدمات الدعاية والنشر والاعلان أو خدمات الكومبيوتر، الخدمات الاستشارية إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة. كذلك: المطابخ والتصوير والآلة الكاتبة والدهان ع وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية

6. نشاط التنظيم

يقصد بذلك نشاط يؤدي باتمام اعمال معينة للغير يمقابل مناسب لأهمية العميل مثل:

أ. مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري

ب. مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الإلكترونيات

ت. مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع

7 . النشاط التجاري

يعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، أهمها مجال التجزئة

أ. متاجر عامة : التي تبيع سلعة كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم

ب. متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع

ت. المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث ، الأدوات المكتبية، الأطعمة ، الحقائب

ث. متاجر السوبرماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع و السلع والموا د الغذائية، وتتعامل مع المنتج مباشرة وبها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية

ج . متاجر الخدمات: التي تعتمد على الثقة والشهوة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل (التنظيف، الكي صالونات الحلاقة... الخ)

المبحث الرابع

رابعا: أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية

تختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، تبعا لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وتبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وموقف الحكومات من هذه الصناعات ، فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى

بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الأقل تقدما

إن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبح أمرا لا جدال فيه من خلال الدور الذي تؤديه في اقتصاديات الدول المتطورة ، سواء من حيث عددها أو مساهمتها في التشغيل ، وبالتالي المساهمة في حل مشكل البطالة ، أو من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الخام ، والجدول (02) يوضح أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول المتطورة

الجدول الرقم (1)

اهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

في اقتصادات بعض الدول المتطورة لسنة 2002

البلد	النسبة المئوية للصناعات الصغيرة والمتوسطة	النسبة المئوية في التشغيل	النسبة المئوية للناتج المحلي الخام
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٩,٧	٥٣,٧	٤٨,٠
كندا	٩٩,٨	٦٦,٠	٥٧,٣
استراليا	٩٦	٤٥	٢٣
اليابان	٩٩,٥	٧٣,٨	٥٧,٠
بريطانيا	٩٩,٩	٦٧,٢	٣٠,٢
إيطاليا	٩٩,٧	٤٩,٠	٤٠,٥
فرنسا	٩٩,٩	٦٩,٠	٦١,٨
ألمانيا	٩٩,٧	٦٥,٧	٣٤,٩

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تقرير عن سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دورة ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، ص ١١٠.

حيث تشكل أكثر من 99 بالمائة من مجموع الصناعات العاملة في المجال الاقتصادي، وتساهم في التشغيل بنسبة تتراوح بين 45 و 73.8بالمائة وكذا المساهمة في الناتج المحلى الإجمالي بنسبة تتراوح بين 23 و 61 8. بالمائة

أما عن مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأقل تقدما، فان الدراسات التي أجريت عليها فتشير إلى أن هيكل الصناعات والاهمية النسبية لمكوناتها تختلفان في ما بين الدول الصناعية والدول الأقل تصنيعا ونخلص مما تقدم إلى أن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إنما يتوقف على الدور الذي يمكن أن تقوم به من خلال المراحل المختلفة للتنمية الصناعية، وهو ما يتوقف بدوره على مدى وفرة عرض العمل ورأس المال، وفي المراحل الأولى لتنمية الصناعية حيث يتوفر عرض العمل بالمقابل ندرة في رأس المال يمكن لصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات

ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على زيادة العمالة وتعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يتوسع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها ، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية، بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات ولا سيم النامية منها

ومنه يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية والذي يتمثل فيما يلي :

1. تعظيم فرص العمالة و الناتج الإجمالي

نظرا لما تعانيه الدول النامية من بطالة وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن ، فأن ذلك يجعل من معظم فرص العمالة المنتجة والناتج الصناعي هدفا خلال مراحل التنمية الصناعية ، حيث لم يعد القطاع الزراعي قادرا على استيعاب القدر الكبير من قوة العمل ،بسبب النمو السريع للسكان وندرة رأس المال في معظم هذه البلدان ، إذ إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تقوم بدور ايجابي في توفير فرص العمالة المنتجة في هذه المجال، حيث تبدو أهمية هذه الصناعات التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية في المتوسط لخلق فرص عمل وهو ما يتوقف على معامل رأس المال، ومن ثم معامل رأس المال و فكلما كان معامل رأس المال ومن ثم رأس المال المستثمر للعمل مرتفعا كان الناتج الصناعي والعمالة المحققة من استثمار مبلغ معين من رأس المال اقل ، وذلك بالمقارنة بحالة ما إذا كان معامل رأس المال المستثمر منخفضا، وان الزيادة الإضافية في رأس المال المستثمر للعامل في الصناعات الكبيرة لا تتناسب مع الزيادة المحققة في إنتاجية العامل، مما يجعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تحقيق فرص العمالة والناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معين من رأس المال ، وذلك بالمقارنة مع الصناعات الكبيرة الحجم (8)

والجدول (03) يبين مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل والإنتاج الصناعي في بلدان مختلفة

جدول : مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وفي الإنتاج الصناعي في مناطق و في بلدان مختارة للسنوات 2006، 2007، 2008 (٢)

المنطقة / الدولة	نسبة الصناعات الصغيرة و المتوسطة من إجمالي المصانع	التشغيل في الصناعات الصغيرة و المتوسطة (من إجمالي اليد العاملة)	المساهمة في الإنتاج الصناعي
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	% 99.1	%61.2	%49.4
شرق آسيا و المحيط الهادي	%94.0	%79.2	%47.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	%92.3	%41.3	%27.8
الدول العربية	%82.7	%33.0	%33.0
اليمن	%99.0	%73.0	%60.0
الهند	%95.0	%80.0	%40.0
كوريا الجنوبية	%99.7	%71.0	%47.5
البرازيل	%99.2	%66.8	%60.8
الشيلي	%99.1	%52.7	%73.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، سبتمبر، ، 2010

2. رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي

تيدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا إلى الى تفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم ، فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل ، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم ، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة ، إلا إن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يتحقق، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال ، ومع التسليم بان الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة ، إلا انه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحقق بحسب أحجام المؤسسات المختلفة ، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين راس المال ، يتضح لنا إن من مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع(9)

ومن ناحية أخرى، فان الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى انه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال ء وهو العنصر النادر في معظم الدول النامية ، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة اكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسبة الذي يحتق الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج

3. تنويع الهيكل الصناعي

تضيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة قدرا كبيرا من المرونة والتنوع إلى الهيكل الصناعي، وذلك من خلال دخولها في مجالات تتميز بها عن الصناعات الكبيرة الحجم. فحيث يكون الطلب محدودا على بعض المنتجات يصبح من الضروري الإنتاج على نطاق صغير. وذلك بدلا من الاستيراد، ومن ثم تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الوظيفة، كذلك قد يصبح من الضروري إنتاج بعض الأجزاء والمكونات بكميات قليلة لصالح الصناعات الكبيرة، ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل. لتحقيق ذلك

وابرز مثال على ذلك صناعة السيارات حيث تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجانب الأبرز من المكونات والأجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة في تجميع وصناعة السيارات ، ويلاحظ إن هذا النوع

من التطور والنمر لصناعات الصغيرة والمتوسطة من شانه أن يسهم في تطور الصناعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء(10)

4. تنمية الصادرات

ان تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعاتها وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة ، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معتدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية ، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود من مؤسسات كبيرة الحجم ، إلا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التقدير ومن بينها :

- القدرة على التكيف والمرونة، إن قدرة هياكل مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التكيف يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها لمواجهة احتياجات الأسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع رأس مال المستثمر، ومن ثم تكون اقدر على تلبية احتياجات أسواقها وكسب أسواق خارجية للتصدير

- التخصص، يؤكد البعض بان التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل الخيار الأفضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسواق الدولية

- التجديد، إن مرونة المؤسسات الصغيرة هي في التكيف مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق

ولتوضيح أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في التصدير سواء بشكا مباشر أو غير مباشر سنشير إلى تجارب بعض الدول في هذا المجال، ففي سويسرا تعتمد الصناعات إلى حد كبير على الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الإلكترونية والساعات والأدوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات أن تغزو أسواق العالم، أما هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في من مؤسسات صغير حوالي 50 بالمائة من صادراتها. وفي كوريا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من إنتاج المؤسسات الصغيرة 35 بالمائة من إجمالي صادرات البلاد

5. تقديم الخدمات التدعيمية للصناعات الكبيرة

تودي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهما في تقديم الخدمات التدعيمية المهمة التي تؤدي إلى بقاء للصناعات الكبيرة، وذلك من خلال علاقات التعاقد من الباطن بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة، حيث يمكن من خلالها أن تزود من مؤسسات الصناعات الكبيرة بما تحتاج إليه من منتجات تامة الصنع أو المنتجات النصف مصنعة التي تستخدمها هذه الأخيرة

كمدخلات لإنتاجها النهائي، وذلك بأسعار تنافسية تمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية وهو ما يعرف بدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات

مغذية(11)

6. توزيع الصناعة وتحقيق التنمية الإقليمية

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالصناعات الكبيرة التي تتركز في المدن والمناطق الصناعية ، مما يمكنها من القيام بدور مهم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية نذكر من بينها ما يلي(12)

- توزيع الصناعة حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تؤدي دورا مهما في توزيع الصناعة بين الإقليم ، وذلك لان مصانع جديدة في المدن أصبح أمرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا
- التخفيف من الفوارق الإقليمية، وذلك إن قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين الأقاليم يساعد على توزيع الدخل بينها ومن التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية
- الحد من الهجرة الريفية نحو المدن حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشا رها في الريف أن تستوعب فائض العمالة الريفية، والحد من درجة البطالة الموسمية وتحقيق استخدام امثل لهذه العمالة

7. تكوين الكوادر الفنية والإدارية

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تكوين الرأس المال البشري، وذلك بتأمين الحصول على تدريب اقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية ، حيث تتسم هذه المعاهد في الدول النامية بالندرة ونقص الإمكانات، فضلاً على إنها وان وجدت فهي غالبا ما تكون محدودة الخبرة

8. جذب المدخرات

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، وبكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف إن طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فان المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للأنفاق الترفي او حتى إيداعها في البنوك ، وهكذا فان انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها اكثر جاذبية لصغار المدخرين ، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثمارا تهم

وفي الأخير نعرض شكلا يوضح دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي

الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي والابتكار

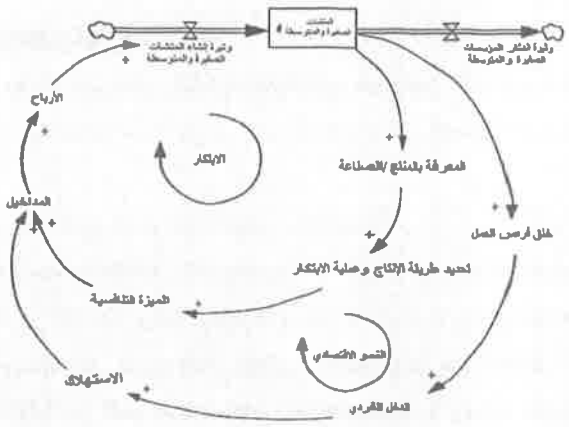

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تنمية المشروعات في آسيا والمحيط الهادئ

المبحث الخامس

خامسا: مكانة المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري

يبين الجدول رقم 04 مدى تطور نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى تطبيق برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة لصالح هذا القطاع في إطار استراتيجية الوصول إلى إنشاء 600 ألف من مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتشغيل 6 ملايين أجير إلى غاية 2010. أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي تعرف استقرارا نسبيا وارتفاعا في سنة 2005 نتيجة هيكلة بعض المؤسسات العمومية وانشاء العديد من المؤسسات لتابعة لها تتمتع بالاستقلالية التامة وهي قابلة للخصخصة ، اما الانخفاض المسجل في السنتين الأخيرتين يعود ذلك إلى خصخصة بعض مؤسسات القطاع العام وتغيير طبيعة ملكيتها

جدول (04). تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2008)

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مؤسسات ص. م خاصة	١٧٩٨٩٣	١٨٩٥٥٢	٢٠٧٩٤٩	٢٢٥٤٤٩	٢٤٥٨٤٢	٢٦٩٨٠٦	٢٩٣٩٤٦	٣٢١٠٠٠
مؤسسات ص. م عمومية	٧٧٨	٧٧٨	٧٧٨	٧٧٨	٨٧٤	٧٣٩	٦٦٦	٩٣٧

المصدر: دورية المعلومات الاقتصادية (الجزائر) عدد ٢٠٠٦/١٠، وعدد ١٢/ ٢٠٠٧، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: دورية المعلومات الاقتصادية (الجزائر) عدد 2006/10 ، وعدد2007/12 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وعلى غرار التوسع الذي حصل في إنشاء المؤسسات عرف التشغيل تطورا في مناصب العمل كما يبينه الجدول الآتي

جدول رقم 05 : تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2003-2007

	٢٠٠٣*	٢٠٠٤ *	٢٠٠٥ **	٢٠٠٦ ***	٢٠٠٧ ***
مؤسسات ص. م خاصة (الأجراء أرباب العمل)	٥٥٠٣٨٦	٥٩٢٧٥٨	٨٨٨٨٢٩	٩٧٧٩٤٢	١٠٦٤٩٨٣
المؤسسات العمومية	**/**	**71826**	**76283**	**61661**	**57146**

المصدر : دورية المعلومات الاقتصادية العدد : 9 سنة 2005

دورية عدد 10 سنة 2006

دورية المعلومات الاقتصادية العدد : 12 سنة 2007 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما فيما يخص التصدير خارج قطاع المحروقات فان الجزائر قامت برسم استراتيجية شاملة لتنمية صادراتها تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط ء هذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المصغرة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل ، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية ، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط

إن حصيلة التصدير خارج المحروقات تطورت خلال السنوات الأخيرة ، وهذا راجع إلى عدة أسباب من أهمها مخرجات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة ،والجدول الاتي يبين هذا التطور خلال السنوات 2004 إلى 2007 :

الجدول رقم 06 . حصيلة التصدير خارج المحروقات ما بين السنوات 2004-2007

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنة	2004	2005	2006	2007
قيمة صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات	781	907	1184	1312

المصدر : منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ، نشرة المعلومات الاقتصادية رقم 12 ، مؤشرات عام 2007 ص 46 ومؤشرات 2006 ، ص35 ومؤشرات عام 2005 ص35

المصدر : دورية المعلومات الاقتصادية العدد :9سنة 2005

دورية عدد 10 سنة 2006

دورية المعلومات الاقتصادية العدد : 12 سنة 2007 وزارة المؤسسات الصغيرة

الملاحظ من الجدول أن الصادرات خارج قطاع المحروقات في تطور مستمر ليصل في سنة 2007 إلى 1312 مليون دولار أمريكي، اذ يسهم في التصدير بصفة اساسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، هذا ما يجعلنا نجزم بضرورة تدعيم هذا القطاع وترقيته في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجارية كرهان أساسي لتنويع مبيعات الجزائر للخارج، ومن ثم زيادة حصيلة البلد من العملة الأجنبية، ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد ككل

المبحث السادس

سادساً: اليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

نتيجة للمشاكل و المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية اتي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات ، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر نذكر من بينها :

1 . تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقتضي تحسين القدرة التنافسية ، لأن عالمية المبادلات و التغيرات العالمية الحاصلة في
الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التكتلات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية، تفرض علينا إيجاد الطرق الحديثة و الناجعة في
عملية تأهيل المؤسسات، التي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل(13)
و لتمكين المؤسسات الجزائرية من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، و بالنظر للتحديات المذكورة انفا التي تنتظرها، أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية(14) ، برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة (01) مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013 و تتمثل أهدافه الأساسية فيما يلي :

- تحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية ، عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية و كل فرع ، و سبل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع و بلوغ ترقية و تطور جهوي للقطاع
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة، وذلك بخلق تنسيق فعال بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ومكونات محيطها القريب
. المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهل، والمتعلقة بترقية المؤهلات المهنية عن طريق التكوين و تحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و الحصول على قواعد الجودة العالمية (الايزو) و مخططات التسويق
- تحسين القدرات التقنية والانتاج

و ينتظر من هذا البرنامج تنمية سوسيو - اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي و الجهوي ، بواسطة تسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذي تنافسية و فعالية في سوق مفتوح ، وإنشاء قيم مضافة جديدة و مناصب شغل دائمة، و تطوير الصادرات خارج المحروقات ، و التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التقليل كذلك من حدة الاقتصاد غير الرسمي، و توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم العن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لتكون في خدمة الاقتصاد الوطني

2 . ترقية المناولة و الشراكة

إن المناولة الصناعية تعتبر من أهم الوسائل لتنمية القطاع و الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلية قامت الوزارة بعمل تحسسي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقيتها كبورصات المناولة و الشراكة الجهوية، و تدعيما للتنظيم الموجود لنشاط المناولة ، تم تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون و الشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية و تعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص و العام و كذا مع الشركاء، الأجانب ، كما تم تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكونة له

3 . تطوير المنظومة المعلوماتية الاقتصادية والإحصائية

إن من بين تضارب المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، هو غياب تعريف دقيق لها، ولذلك جاء القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد هذا الفراغ و تهدف الوزارة المكلفة بهذه المؤسسات إلى بناء نظام معلومات اقتصادي و واحصائي قوي و فعال يمكن هذه المؤسسات من استغلاله في ظروف أحسن

وعلى الصعيد العملي قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية خلال سنة 2003 بإنجاز دراسات و تحقيقات اقتصادية في ثلاث

صناعات (15) ، و هي الصناعة الغذائية، مواد البناء، الكيمياء والصيدلة، في حين تم تخصيص مبلغ مالي من ميزانية الوزارة مقداره 100 مليون دج لا نجاز مجموعة من الدراسات و التحقيقات الاقتصادية ، من بينها5 دراسات في طور الإعداد في فروع البناء و الأشغال العمومية، التجارة والتوزيع، الخشب والفلين والورق، الصناعات النسيجية، الإلكترونيك والالكتروتقني والأعلام الآلي

هدف هذه الدراسات تمكين الوزارة من أخذ صورة دقيقة عن وضعية مختلف قناعات النشاط ، و تتيح لها فرصة إعداد مخططات التأهيل وإنشاء بنوك المعلومات

المبحث السا بع

سابعا: تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل التعاون الدولي

ا . ميدا برنامج (MEDA) لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن برنامج ميدا المتدرج في إطار التعاون الأورو - متوسطي ، وانطلاقا من هدفه الأساسي المتمثل في تحسين القوة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها، تم تحقيق إلى غاية 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتكوين في إطار الدعم المباشر

وفي هذا الشأن تم تخصيص مالا يقل عن 66445000أورو كغلاف مالي لتطبيق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، منه 57 مليون أورو من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم هذا البرنامج ، والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر

2000 ، و مدة صلاحية هذا البرنامج 5سنوات(16)

2. التعاون مع البنك العالمي

يتم التعاون مع البنك العالمي و بالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SFI) ، حيث تم اعداد برنامج تعاون تقني مع شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات لوضع حيز التنفيذ '' بارومتر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة '' قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها ، و سيتدخل أيضا هذا البرنامج في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط

3 . التعاون الثنائي

في مجال التعاون الثنائي و خصوصا في مجال التكوين و الاستشارة ، باشر برنامج التعاون الجزائري الألماني (PME/CONFORM) تكوينه لمجموعة من الخبراء و الجمعيات المهنية ، ثم قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن

إضافة إلى ذلك هناك العديد من برامج التعاون الثنائي، و خاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية و ترتيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كفرنسا و ايطاليا و اسبانيا و تركيا و كندا

و تسعى الجزائر في هذا الميدان إلى اكتساب الخبرة الضرورية لتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الخاتمة

إن دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحظى باتهام كبير من طرف العديد من دول العالم ، خاصة الدول المتقدمة نتيجة لما حققته هذه المؤسسات من نتائج مرضية في اقتصاديات هذه البلدان ، و ينسب معتبرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، عكس ما التمسناه في الواقع الاقتصاد الجزائري، الذي حتى وان كان في تطور إلا انه ما زال يعتمد على مصدر واحد للدخل و هو مصدر النفط ، فكان توجه الدولة الجزائرية نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك وضع البرامج التأهيلية لهذه المؤسسات سواء بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات ، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر أو عن طريق برامج التعاون الدولي بهدف خلق مصادر متعددة للدخل وتوفير مناصب الشغل وزيادة معدل النمو و المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات

المصادر والمراجع

1- حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة ، مجلة ''جسر التنمية'' المعهد العربي للتخطيط، المجلد 01 ، سبتمبر 2002، الكويت ، ص 03

2- نفسر المرجع ، ص 04

3- مرازقة عيسى ، القطاع الخاص والتنمية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة باتنة ، كلية الاقتصاد والتسيير، الجزائر، 2007 ، ص 251

4- قدي عبد المجيد، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط ، ابريل 2002

5- صالح يوسف دردير ، دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس(. ليبيا ، 25-27 /7/ 2005 ، ص2

[6]- الملتقى الاقتصادي- نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة و المتوسطة –القاهرة- العدد الثاني والعشرون – مايو ٢٠٠٧

[7]- نفس المصدر السابق.

- صفوت عبد السلام، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة**، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، القاهرة، [8]ص ٤٠.

[9]- نفس المرجع، ص ٤٥ .

[10]- محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٧، الإسكندرية، ص ٢١٤.

[11]- صفوت عبد السلام، مرجع سابق، ص ٥٠.

[12]- السيد فتحي، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥، القاهرة، ص ص ٧٣ – ٧٥.

[13]- S.Bagnaso et C.SABEL : PME et développement économique en Europe, ED la découvert, paris, 1994, p :27.

[14]- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية www.Ugp-Pme.org.dz

[15] -Bulletin d'information économique N° 06 , année 2004 ; ministère de PME et l'artisanat , p :05 .

[16]- المجلس الوطني الاجتماعي CNES مشروع تقرير – من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،2002، ص.16.